

النزاهة تُعلن تنفيذ سلسلة عمليات ضبط حالات تزوير ورشاوي في كربلاء

لعراق

كشفت دائرة التحقيقات في هيئة النزاهة، اليوم الأربعاء، عن قيام ملاكاتها بتنفيذ سلسلة من عمليات ضبط لحالات تلاعب وتزوير ورشوة في عدد من دوائر محافظة كربلاء.

وأشارت الدائرة، في بيان، إلى أن: "فريق عمل مكتب تحقيق الهيئة في محافظة كربلاء، الذي انتقل

إلى مديرية الزراعة في المحافظة، قام بضبط أوليات قطعتي أرض تبلغ قيمتهما التقديرية

(22,000,000,000) مليار دينار تمّ التلاعب بها وبيعها على شكل قطع أراضٍ سكنيةٍ خلافًا للغرض

المُخصّصة له، مُبيّنةً أن القطعتين عائدتان إلى وزارة المالية ومُخصّصتان لأغراض الإصلاح

الزراعيّ".

وأضافت، أن "القطعتين تقعان على الطريق الرابط بين مركز المحافظة وقضاء الهنديّة، ومؤشر عليهما

أسماء أصحاب العقود الزراعيّة وفق قانوني (117 و35)", لافتةً إلى أن "مُخطّط الإفراز الحديث

المُعدّ من قبل دائرة التسجيل العقاريّ في الحسينيّة، أُدرجت فيه معلومات مُخالفة لما

موجود في الخارطة المُعتمدة لدى مديرية زراعة كربلاء منذ عام 1942".

وأكدت أن "الفريق تمكّن في عمليّتين مُنفصلتين في مُديريّة التربية في المحافظة وبلديّة

الحر من ضبط مُوطّفين مُتلبّسين بالجرم المشهود بتسلّم الرشوة من عددٍ من المُواطنين؛ بعد

قيامهما بالنصب والاحتفال عليهم، وإيهاهم بالتعيين في مديريّة التربية، وإنجاز مُعاملة عقارٍ
خلافاً للقانون والتعليمات، وعدم استحصال الرسوم الحكوميّة.“

وتابعت الدائرة، أن “في عمليّة أخرى قام الفريق، الذي انتقل إلى ديوان محافظة كربلاء - قسم
الحسابات، بضبط أوليَّات السلفيّة المتسلّمة من قبل لجنة صيانة آليات موكب المحافظ المتسلّمة
في عام 2016، ولم تتم تسويتها لغاية الآن، فيما تمّ في عمليّة خامسةٍ ضبط موطّفيّ في دائرة
العمل والشؤون الاجتماعيّة؛ لقيامه بالتواطؤ مع موطّفين في المصرف الصناعي- فرع كربلاء باستغلال
المعمل العائد لأحد المُوطينين؛ للحصول على قرضٍ من المصرف بقيمة (100,000,000) مليون دينار.“

وبيّنت أنه “تمّ تنظيم خمسة محاضر ضبطٍ في العمليّات، التي نُفّذت بناءً على مُذكراتٍ
قضائيّةٍ، وعرضها على قاضي محكمة تحقيق كربلاء المُختصّة بقضايا النزاهة؛ الذي قرّر توقيف
المُتّهم في القضيّة الأخيرة وفق أحكام المادّة (295) من قانون العقوبات بدلالة المادّة (298)
من القانون أعلاه.“